



الْمُلْكُ لِلّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وزارة المالية

# الجمارك الاردنية

## الخطة الاستراتيجية

٢٠١٠ - ٢٠٠٨



جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه



# الخطة الإستراتيجية

٢٠١٠ - ٢٠٠٨

اعداد

مديرية التخطيط والتنظيم

٢٠٠٨

**SGS**

Certificate EG07/00116 QA

The management system of

## Ministry of Finance Jordan Customs

Amman 11118 Jordan  
P. O. Box 90



has been assessed and certified as meeting the requirements of

# ISO 9001:2000

For the following activities

**Customs Activities: Cases, Tariff & Conventions, Transit & Clearance,  
Temporary Admission, Exemption and Value Affairs, Training Activities**

Further clarifications regarding the scope of this certificate and the applicability of  
ISO 9001:2000 requirements may be obtained by consulting the organization

This certificate is valid from 13 November 2007 until 25 August 2010  
Issue 2. Certified since 26 August 2004

Authorised by

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Raj".



SGS United Kingdom Ltd. Systems & Services Certification  
Rossmore Business Park, Ellesmere Port, Cheshire, CH65 3EN, UK  
t +44 (0)151 350-6666 f +44 (0)151 350-6600 www.sgs.com



graphic design studio reaper placed printed by world print security printing ltd watermark



## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٧	كلمة معالي وزير المالية
٨	كلمة مدير عام الجمارك الأردنية
١١	رؤيه ورسالة الجمارك الاردنية
١٢	القيم الأساسية للجمارك الاردنية
١٣	عراقة الجمارك الاردنية والتاريخ التشريعي
١٤	التحليل البيئي للجمارك الأردنية
١٧	التخطيط الاستراتيجي في الجمارك الاردنية
١٩	آليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية
٢٢	الخطة التنفيذية للجمارك الاردنية



فخر

\*

عراقة

\*

## خدمة جمركية مميزة

نحن مرابطون على خطوط الدفاع الأولى لحدود  
المملكة الأردنية الهاشمية ونحمي الوطن والمواطن  
بإشتراك مع الأجهزة الأخرى بكل نزاهة وفخر  
وإبداع.

إننا مسؤولون عن تطبيق التشريعات المعنية بعمليات  
الاستيراد والتصدير عبر حدود المملكة والمحافظة  
على رفد خزينة الدولة بالآيرادات.



## كلمة مالي وزير المالي

الدكتور حمد الكساسبة



لقياس والتطبيق، يمكن برمجتها إلى أنشطة محددة وضمن إطار زمنية واضحة تمكّن بالمرونة لتحقيق هذه الأهداف.

لقد كان الدافع وراء تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات الاستراتيجية في الجمارك الأردنية، هو الحاجة لجاهة التحديات والتغلب على نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة التي تميّز بها الجمارك الأردنية، والتي تؤثّر بشكل مستمر بممارسة العمل الجمركي بفاعلية وكفاءة.

لذا وانسجاماً مع أهداف الجمارك الأردنية التي تساهُم في تحقيق الأهداف الوطنية للمملكة، ووثيقة الأردن رؤية ٢٠٢٠، كان لزاماً على الجمارك الأردنية استشراف المستقبل والتخطيط له، وتجهيز كل ما يلزم للمحافظة على عناصر تميّزها وتعزيز نقاط قوتها.

ولا بد لي أن أشيد بالنهج الذي تسير عليه الجمارك الأردنية التي أصبحت تضاهي دوائر الجمارك المتقدمة في العالم.

كما يطيب لي أن أشيد بالجهد الذي بذلتة الجمارك الأردنية بكلّها في إعداد هذه الخطة الإستراتيجية بما يتلاءم مع الأهداف الوطنية وأهداف الدائرة، وإنني على يقين بأن الجمارك الأردنية لن تدخر من جهدها في وضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

وفي النهاية، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر لكافة منتسبي الجمارك الأردنية على جهودهم الجبار، وأن أشدّ على أيديهم لكي يستمروا في عطائهم المعهود، في ظل الرأية الهاشمية المثلثة بقائدتها المفدى جلالته الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أدام الله ملكه.

**والسلام عليكم ورحمة الله  
وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة**

لتأكيد أهمية الأهداف الاستراتيجية للجمارك الأردنية، والمنبّحة من الأهداف الوطنية، سعت الجمارك الأردنية لرسم الاستراتيجية الواضحة لسير أعمالها والتخطيط لكيفية تفيذها، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التي انشأت لأجلها الجمارك الأردنية، ولتكون منسجمة مع توجيهات القيادة الحكيمه وتطلعاتها نحو أردن الغد. فقد عملت الجمارك الأردنية على تطوير العديد من الأدوات اللازمة لتقديم خدمة متميزة لها، وسعت إلى تبسيط إجراءات العمل واستخدام التقنيات الحديثة فيها، وكل ذلك بما إرتأته مناسباً لكافّة القطاعات المعاملة معها، مما يتطلّب الوقوف على رأيهم بهذه الخدمات باستمرار.

إن الإرث التاريخي الطويل للجمارك الأردنية، ومواكمتها للكثير من المراحل الاقتصادية، والتطورات التي شهدتها وتشهدها المملكة في كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية وسعى الحكومة الرشيدة بتوجيهات من جلالته الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الذي وضع على رأس أولوياته تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين، جعلت الجمارك الأردنية جزءاً مهماً من منظومة مترابطة تعمل بشكل متكامل وفق السياسة العامة للدولة نحو تحقيق مبادرة «كلنا الأردن».

لقد استدعاي ذلك كله إعادة صياغة أهداف الجمارك الأردنية، فبعدأن كانت أهم مهامها رفد خزينة الدولة بالإيرادات، اتسعت مهامها اليوم لتساهم وبشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وتسهيل حركة التبادل التجاري ومكافحة التهريب وحماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة بالإضافة إلى مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة.

بدأ التخطيط الاستراتيجي في دائرة الجمارك في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وكان التفكير ببناء قدرات استراتيجية أمراً مهماً تمّ خصّ عنه صياغة رؤية رسالة، تم توثيقها في نظام التنظيم الإداري رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٠، والنافذ حالياً، إضافة إلى الاهتمام بالأهداف الفعلية للجمارك الأردنية لتكون محددة وواقعية وموثوقة وقابلة



## كلمة مدير عام الجمارك الأردنية

متعب الزبن

إن حصول الجمارك الأردنية على جائزة أفضل إنجاز ضمن جائزة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لتميز الأداء والشفافية في الجهاز الحكومي هو تأكيد على أهمية الإنجازات التي حققتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وقد ألقى ذلك على عاتقنا مسؤولية صياغة خطة استراتيجية جديدة تغطي الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ كي تواكب التطورات المحلية والعالمية وتحقق طموحاتنا التي نسعى لها وتلائم توقعات المتعاملين مع الجمارك الأردنية الداخليين والخارجيين، ولتكون هذه الخطة الاستراتيجية التي نضعها بين أيديكم نبراساً ودستوراً لنا ومنهاج عمل.

إن المنافسة التجارية والصناعية المتزايدة في ظل الانفتاح العالمي وتطور وسائل الانتاج بشكل كبير يوماً بعد يوم - في الأردن كما في غيره من دول العالم - وإذا أخذنا بعين الاعتبار التوجهات العالمية المستمرة لإزالة العوائق من أمام حركة التجارة الدولية - فإنه من الضروري أن تتجه الجمارك الأردنية نحو مزيد من خفض الرسوم وإزالة المعوقات لتسهيل انتساب حركة السلع، وهذا يقودنا إلى مزيد من تبسيط الإجراءات وإلى قبول دور الشريك مع القطاع الخاص بشكل يضمن لهذا القطاع لعب دوره الحيوي في التنمية المستدامة للأردن.

إن الرؤى والتوجيهات الملكية السامية للحكومة الرشيدة واستراتيجية برنامج «كنا الأردن» جعلتنا نضع في مخيلتنا أن نكون على مدار السنوات الثلاث القادمة ٢٠٠٩، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ دائرة رائدة تقدم الخدمات الجمركية الجيدة بمواصفات عالية لشركائنا في جميع القطاعات، وبدرجة عالية من الكفاءة، في مؤسسة عامة صفتها المرونة، تضم موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة والمهارة ويتحلون بأعلى درجات المسؤولية.

إن الجمارك الأردنية التي حظيت بالمرتبة الملكية السامية مع بداية العام ٢٠٠٧ بموافقة على نظامها الجديد قد أخذت عند إعدادها لهذه الخطة الإستراتيجية، بعين الاعتبار ما يلي:

- التزامات الأردن مع منظمة التجارة العالمية وبقي الاتفاقيات الدولية التي لها ارتباط بطبيعة عمل الجمارك الأردنية.

- شراكة الجمارك الأردنية مع القطاع الخاص.

- التطورات العالمية في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا.



- مسؤولية الجمارك الأردنية كحامل لشهادة أنظمة الجودة الشاملة المتفقة مع المعاصفة القياسية الدولية آيزو ٩٠٠١ بالإضافة لشهادة التقدير الممنوحة من منظمة الجمارك العالمية.
  - توجهات الحكومة الرشيدة نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية.
  - التزامات الجمارك الأردنية كممثل إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط.
  - توجهات الجمارك الأردنية نحو الحوسبة الشاملة والجمارك الإلكترونية.
  - تطوير تنظيمها الداخلي والوصف الوظيفي لموظفيها.
  - توجهات الجمارك الأردنية نحو تطوير مواردها البشرية ورفع كفاءة قطاع المعاملين معها.
- ولذلك تم التأكيد في خطتنا الاستراتيجية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:-
١. تسهيل حركة المسافرين والبضائع.
  ٢. مكافحة الانشطة التجارية غير المشروعة.
  ٣. تطوير البنية التحتية والهيكلية والاداء العام للجمارك الأردنية.

إن وضع هذه الخطة بحد ذاته يعتبر استمراً في طريق التحدي الذي سلكناه، حيث تم اعتماد أحدث الأساليب العلمية في التخطيط الاستراتيجي، حيث تم تحليل البيئة الخارجية والداخلية للجمارك الأردنية، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئتنا الداخلية والفرص المتاحة لنا والتهديدات التي تربص بنا في بيئتنا الخارجية التي نعمل بها كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التطبيق الذي بدأنا العمل به فعلياً بحمد الله.

وختاماً فإن اعتزازي وأنا أتولى إدارة الجمارك الأردنية والتي هي من أكثر دوائر الدولة أهمية، لأنّ شعر بعض المسؤولية الملقاة على عاتقي في تحقيق طموحات قائد الوطن جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه، وأعد أن نعمل جاهدين للسير قدماً لتحقيق هذه الخطة الطموحة للجمارك الأردنية، داعياً المولى عز وجل أن يوفقني في ذلك، إنه نعم المولى ونعم النصير.

**متعب الزبن**

**مدير عام الجمارك الأردنية**

**نائب رئيس منظمة الجمارك العالمية**

**الممثل الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال  
إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط**





## رؤيتنا

«أن تكون من الرواد في العالم في تقديم خدمات جمركية عالية الجودة لكافة المتعاملين مع الدائرة».

## رسالتنا

«تقديم خدمة جمركية متميزة تلبي متطلبات التنمية الشاملة، وتواءب التطورات على الصعيدين الوطني والعالمي».

## أهدافنا الاستراتيجية

١. تسهيل حركة المسافرين والبضائع.
٢. مكافحة الانشطة التجارية غير المشروعة.
٣. تطوير البنية التحتية والهيكلية والاداء العام للجمارك الأردنية

## قيمنا

« ترتكز الخدمة الجمركية في الأردن على العراقة والتميز والفخر»، وتعكس قيمها الأساسية التالية إخلاص موظفيها وانتفاءهم:-

معرفة الخير والشر والمنوع والمسموح به والتصرف بطريقة مشرفة للدائرة.

### النزاهة:

القيام بالعمل بكفاءة وبشكل دقيق وبكل فاعلية.

### الاحتراف:

وتتضمن أن يقوم كل موظف بعمله ويتحمل المسؤولية الكاملة عنهم.

### الانضباط وتحمل المسؤولية:

وهي القدرة على ابتكار أفكار جديدة للقيام بعملنا ونشرها بين موظفينا.

### الابداع والتعلم :

وهي التصرف بشكل حضاري وبعدالة تجاه الجميع بحيث تكون قراراتنا متزنة ومنطقية وغير منحازة.

### العدالة:

أي أن تكون النتائج النهائية هي محرك عملنا وأن نقوم بواجباتنا باحتراف وبأسلوب راقٍ في ظل منافسة شريفة.

### التركيز على النتائج ومتانة الخدمة:

نحن نؤمن برسائلتنا ونفتخر بعراقة دائرتنا ومستعدون لبذل جهد إضافي للمحافظة على ذلك.

### الفخر:

أي أن نسعى دوماً لتجذير ثقافة التميز في أدائنا على المستوى المحلي والإقليمي وال العالمي .

### ثقافة التميز:

سوف نسعى لتكون الجمارك الأردنية مؤسسة دائمة التعلم تطبق استراتيجيات ناجحة لإدارة المعرفة.

### دائرة متعلمة (ساعية):



## عراقة الجمارك

رافق تأسيس إمارة شرق الأردن، إنشاء أول إدارة للجمارك في عام ١٩٢٢، سميت ب مديرية المكوس والإحصاء العام، وارتبطت إدارياً برئاسة مجلس المستشارين (رئاسة الوزراء حالياً)، وكان هدفها الإحصاء والمعاينة وجمع الإيرادات عن البضائع الواردة إلى البلاد، وقد استوفيت آنذاك كرسم إحصاء ثم أصبحت فيما بعد رسم معاينة، وتسمى حالياً الرسوم الجمركية.

أطلق على الدائرة عدة تسميات منذ تأسيسها، فمنذ عام ١٩٢٦ وحتى ١٩٣٥ سميت مديرية الجمارك والمكوس، ثم مديرية الجمارك والتجارة والصناعة للفترة ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥١، وزارة التجارة / الجمارك للفترة من عام ١٩٥١ وحتى ١٩٥٦، وسميت وزارة المالية / الجمارك منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٨٣، حيث أطلق عليها منذ ذلك العام ولغاية الآن إسم دائرة الجمارك الأردنية.

## التاريخ التشريحي للجمارك الأردنية

فيما يتعلق بالتشريعات، فقد صدر أول قانون ينظم عمل الجمارك عام ١٩٢٦، سمي قانون الجمارك والمكوس، الذي تم تعديله عدة مرات من أجل مواكبة التطورات المستمرة على المستوى المحلي والعالمي في الأعوام ١٩٣٦، ١٩٤٩، ١٩٥٢، ١٩٥٩ إلى أن صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ الذي استمر العمل به لغاية عام ١٩٨٣، حيث صدر قانون الجمارك المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣.

نتيجة التطورات التي يعيشها الأردن صدر قانون جديد يواكب التطورات العصرية الحديثة ليحل محل القانون المؤقت وتم إقراره وفق الأصول الدستورية في شهر آب / ١٩٩٨.

أما أول تعريفة جمركية تشتمل على جداول السلع المتبادلة ونسب الرسوم المفروضة عليها فقد صدرت عام ١٩٣٦ وقد أخذت عن اللائحة التي وضعتها عصبة الأمم آنذاك، وقد تم تعديل جداول السلع الجمركية عدة مرات في عام ١٩٥٧، ١٩٦٢، وكان آخرها النظام المنسق عام ١٩٩٧.

ومنذ تأسيس الجمارك عام ١٩٢٢، توسيع الجمارك بإنشاء عدة مراكز جمركية، ففي عام ١٩٣٠ أنشئ مركز جمرك جسر النبي (جسر الملك الحسين حالياً)، الواقع على نهر الأردن لتسهيل مرور البضائع من وإلى فلسطين، وجمرك الرمثا على الحدود الأردنية السورية، ومركز جمرك عمان الواقع في منطقة عين غزال.

وأنشئت خلال الفترة من عام ١٩٣١ وحتى ١٩٣٨ عدة مراكز جمركية في كل من جسر المجامع، جمرك المفرق، العدسية، جسر الشيخ حسين «معبر وادي الأردن حالياً»، والمراكز البريدية، في كل من اربد، وعمان، والزرقاء، ومركزى جمرك الأجفون (الكرامة حالياً) ومعان، كما أنشئ مركز جمرك العقبة عام ١٩٤٤، وجمرك جابر ومدينة الحسن الصناعية / اربد وغيرها من المراكز الجمركية.

# التحليل البيئي للجمارك الأردنية

لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية للجمارك الأردنية تم دراسة البيئة الداخلية والخارجية، وكما يلي:

## العوامل المؤثرة في البيئة الخارجية :

- العوامل الاقتصادية
- العوامل السياسية
- العوامل الاجتماعية
- العوامل التنافسية
- العوامل التكنولوجية

وتمثل فيها الفرص (Opportunities) والتحديات (Threats) وتقسم البيئة الخارجية إلى قسمين:

### - البيئة الخارجية الخاصة وعواملها المؤثرة هي :

- المؤسسات الحكومية
- جمهور المتعاملين
- المنافسون
- الموردون

### - البيئة الخارجية العامة وعواملها المؤثرة هي :

- القوانين والتشريعات
- الاتفاقيات الدولية
- البيئة الاقتصادية
- البيئة السياسية

## اهم الفرص المتاحة :

تتوفر للجمارك الأردنية العديد من الفرص من خلال البيئة التي تعمل بها، ومن أهمها:

- ١- ترتبط الدائرة بعلاقات متميزة مع جهات دولية مانحة مثل (USAID) وهي تقدم الدعم الفني اللازم للدائرة لتنفيذ بعض مشاريعها التطورية.
- ٢- القيام بمهام الممثل الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية (WCO) لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط.
- ٣- تطبيق فكرة الجمارك الإلكترونية في إطار الحكومة الإلكترونية المتكاملة.



٤- احتفاظ الجمارك الاردنية بعلاقات طيبة مع كل المؤسسات الجمركية في العالم والمنظمات الدولية ذات العلاقة بعمل الجمارك، ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بعمل الجمارك كغرف التجارة والصناعة والشركات الصناعية والتجارية والخدمية.

٥- الاستقرار السياسي المميز في المملكة.

#### اما اهم التحديات:

تفرض البيئة التي تعمل بها الجمارك الاردنية مجموعة تحديات، ومن أهمها:

- ١- التعقيد الناجم عن تشابك علاقات العمل مع باقي المؤسسات الاقتصادية ودوائر الدولة واضطراها لتطبيق عدد كبير من القوانين والأنظمة.
- ٢- تطور وسائل التهريب على مستوى العالم والتي تستخدم فيها كافة مقتنيات التقدم التكنولوجي وازدياد حالات التهرب الجمركي والتحايل التجاري.
- ٣- الاتجاه نحو خفض الرسوم الجمركية وتحول دور الجمارك إلى الدور الرقابي.
- ٤- مواكبة التطور التكنولوجي.

#### العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية :

- الهيكل التنظيمي
- الاهداف
- توجهات الادارة العليا
- كفاءة العاملين
- معايير الاداء

وتمثل فيها نقاط القوة (Strengths) ونقاط الضعف (Weaknesses)

#### اما اهم نقاط القوة في الجمارك الاردنية تتمثل في:

- وجود قيادات إدارية متميزة، تؤمن بالمؤسسة، وباستخدام التقنيات الحديثة، وتهتم بتمية مواردها البشرية.
- وجود موازنة شبه مستقلة للجمارك الاردنية من وفورات بدلات الخدمات، تستخدمها الدائرة لتحسين ظروف العمل والظروف المعيشية لموظفيها.
- أنها طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية، وعضو فاعل في منظمة الجمارك العالمية.
- اجراء التعديلات ان لزم الامر على قانون الجمارك ليلاائم متطلبات المراحل الاقتصادية.
- وجود مركز تدريب خاص بالجمارك الاردنية ، والتزام الدائرة بتنفيذ خطة تدريبية سنوية.
- وجود موقع للجمارك الاردنية على الانترنت، يمكن من خلاله نشر المعلومات للجمهور، لتحقيق مزيد من الشفافية.

- استخدام الحاسوب على مستوى عال، وتطبيق أنظمة جمركية محوسبة متطرفة مثل نظام الاسيكودا العالمي.
- وجود شبكة اتصالات تربط الدائرة مع المراكز الجمركية من جهة، والمراكز الجمركية مع بعضها البعض من جهة أخرى، وذلك لنقل المعلومات بالصورة والصوت.

#### **اما اهم نقاط الضعف في الجمارك الاردنية تتمثل في :**

- عدم التوازن في نسب مستويات المؤهلات العلمية .
- عدم ارتباط العاملين بوصف وظيفي محدد.
- عدم القدرة على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية وفق متطلبات ومستجدات العمل بسبب الحاجة إلى المواقف من خارج الدائرة.
- عدم ملائمة مبني الدائرة وبعض المراكز الجمركية لتوقعات وطموحات العميل الداخلي والخارجي.

#### **التنسيق مع الدوائر الأخرى وبعض الجهات المحلية والعالمية ومع القطاع الخاص :**

إن الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الجمارك الأردنية لتحقيقها تضع على عاتقها مسؤولية تطبيق ما لا يقل عن (٤٠) تশريعاً محلياً مختلفاً إضافة إلى متطلبات الإتفاقيات الثنائية ومتحدة الأطراف التي تعتبر الأردن طرفاً فيها. إن المهام الملقاة على عاتق الجمارك الأردنية يتطلب منها التشاور والتنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص علاوة على التنسيق مع منظمة الجمارك العالمية وعدد من الدوائر الجمركية في دول الإقليم ودول العالم الأخرى، ولعل من أبسط قواعد التخطيط الاستراتيجي هي الحاجة لتشجيع التعاون والتنسيق والتكامل مع الجهات الأخرى مما يعتبر دعماً حقيقياً لتسهيل التبادل التجاري وحركة المسافرين ووسائل النقل، إضافة إلى ضمان التطبيق الفعال للقوانين والأنظمة المعمول بموجبها، وقد تم إلقاء الضوء في هذه الخطة الاستراتيجية على النشاطات التي تتطلب مستوىً عال من التنسيق والتعاون.

#### **حقائق عن التخطيط الاستراتيجي في الجمارك الاردنية :**

- بدأ التخطيط الاستراتيجي في الجمارك الاردنية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي.
- يوجد لدى الجمارك الاردنية:
  - رسالة مؤثقة في نظام التنظيم الاداري رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٠ والنافذ حالياً.
  - رؤية مؤثقة منذ صياغة اول خطة استراتيجية.
  - اهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتطبيق وواقعية ومؤثقة في هذا النظام.
  - خطط استراتيجية وتنفيذية فيها اطار زمني لتحقيق هذه الاهداف.
- تقييم ومراقبة مدى الانجاز المتحقق من الخطة التنفيذية من خلال بطاقة تقييم الاداء الالكترونيه.
- دراسة معوقات الانجاز وتصويب الإثترافات.



## الخطط الاستراتيجي في الجمارك الأردنية

تم صياغة الخطة الاستراتيجية للجمارك الأردنية لتكون منسجمة مع الأهداف العامة لوزارة المالية لسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المتلاحقة لهذه الاستراتيجيات سنة تلو الأخرى ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية للمملكة.

إن الجمارك الأردنية تسهم بشكل كبير في حماية المنتج المحلي والمحافظة على قطاعات الإنتاج والتعمدي على حقوق الملكية الفكرية ودعم التجارة المشروعة، وتساهم الجمارك الأردنية في تشجيع الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والاهتمام بالعنصر البشري ورفع كفاءة جميع العاملين في الدائرة وتطوير قدراتهم لاستيعاب التقدم التكنولوجي في العمل الجمركي.

إن تسهيل حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة لحدود المملكة تساهمن مساهمة فاعلة في النمو الاقتصادي والخدمات الجمركية الفاعلة وتشكل عاملاً أساسياً لتنافسية الصناعة المحلية والتجارة المشروعة.

إن الإستراتيجية الفاعلة تساعده وترفع من قدرة الجمارك على ضمان الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي ومنع الاتجار غير المشروع.

إن الإرشادات العملية للخطة تساعده على تسريع انسياب التجارة المشروعة وتعزز القدرة على الرقابة الفاعلة عن طريق تطوير الاستخبار الجمركي وجمع المعلومات وتطبيق نظام إدارة المخاطر ورفع كفاءة مكافحة التهريب وتطوير العلاقات مع جميع الجهات التي لها دور في التجارة الدولية والاستفادة من التقنيات الحديثة لكشف التهريب والغش التجاري.

تركز الجمارك الأردنية من خلال أهدافها على أولوية التحديث التكنولوجي لضمان تبادل وتوزيع المعلومات مباشرة وتسريع وقت الاستجابة والتنفيذ، وتعزيز الطرق والأدوات والتنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والجهات الحكومية، إضافة إلى القطاع الخاص الذي يتمثل في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمة والمستهلكين، وتنمية علاقة التعاون المشترك مع الاقتصاد القانوني سواءً قطاع المنتجين أو المستهلكين.

أما من الناحية العملية وبالتجانس مع الأهداف تم تضمين الخطة بإجراءات لتطوير عمليات التخمين والتفتيش والتدقيق، وذلك للمساهمة في تحسين مقاييس محاربة الغش التجاري والتهريب وتحصيل الرسوم الواجبة وضربيه المبيعات، وزيادة فاعلية الرقابة للمحافظة على التكافؤ والمساواة وتشجيع ورفع الالتزام بدفع الضرائب والرسوم المستحقة.

ولزيادة فاعلية الرقابة ومكافحة الأنشطة التجارية غير المشروعة تم وضع برنامج لمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحديث نظام تحليل المخاطر بشكل مستمر وتعزيز التعاون مع جميع الجهات المشتركة بهذا الإجراء من القطاع الخاص والمتمثلة بالشركات المنتجة والمستهلكين مثل منح شهادات القائمة الذهبية وتنمية علاقات التعاون مع عالم الاقتصاد المشروع أو بالأحرى القانوني.

ولغايات تحسين مقاييس محاربة أنشطة التجارة غير المشروعة وزيادة تحصيل الرسوم الواجبة كما نص عليها قانون الجمارك، فقد تم تضمين الخطة برامج لتقوية عملية التقييم وإجراءات التفتيش والرقابة والتدقيق اللاحق والاستخبار، وتعتبر طبيعة عمليات الرقابة موجهة في سبيل المحافظة على التكافؤ والمساواة ورفع نسبة الالتزام الوظيفي.

## ما الذي ننوي تحقيقه في خطةنا الاستراتيجية؟

لما يطرأ من مستجدات تمليها الظروف المحيطة ستعمل الجمارك الأردنية على انتهاج خطة استراتيجية متوسطة المدى (ثلاث سنوات) تتبع آلية التحديث الدائم والمستمر للسنوات المتالية حيث سيتم إدراج سنة جديدة بعد الانتهاء من السنة الأولى من فترة الخطة واعتبار السنة المنتهية هي سنة الأساس للسنة التي تليها.

**ومن هذا المنطلق فقد تم صياغة الأهداف الاستراتيجية للجمارك الأردنية حسب المحاور الاستراتيجية التالية :**

**١- تسهيل حركة المسافرين والبضائع :** وذلك من خلال تقليل المدة الزمنية الالزامية لإنفاذ الإجراءات الجمركية المتعلقة بالمسافرين وكذلك البضائع والاستمرار بالتحسين من خلال رفع كفاءة الجمارك الأردنية وتنسيق جهودها مع الجهات المعنية بتسهيل حركة المسافرين والبضائع وتطوير البنية التحتية لمراكزها الجمركية بما يخدم تحسين أدائها وتطبيق واستخدام أحدث الانظمة الالكترونية والاجهزه الخاصة بالتفتيش ، مما يعزز الاستمرار بتيسير الاجراءات الجمركية.

**٢- مكافحة الأنشطة التجارية غير المشروعة :** عن طريق تحسين فعالية عمليات المراقبة، وتقوية أنشطة مكافحة الغش ومحاربة التعدي على حقوق الملكية الفكرية بما فيها «العلامات التجارية»، والبدء بتنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتطوير أنظمة دعم عمليات المراقبة.

**٣- تطوير البنية التحتية والهيكلية والاداء العام للجمارك الأردنية :** إن سعي الجمارك الأردنية لتبسيط وأتمتها وتحسين اجراءاتها سيؤدي حتماً إلى تطوير أداء الجمارك الأردنية ، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها بما يتوافق مع المعايير الدولية على مستوى العالم، ويعتبر محور بناء القدرات المؤسسية والاتصال والنشر الاعلامي من المركبات الأساسية في التخطيط الاستراتيجي للجمارك الأردنية لما له من انعكاس ايجابي على قطاع المتعاملين معها.



## الهدف الاستراتيجي الأول

تسهيل حركة المسافرين والبضائع

آليات تحقيق الهدف الأول

### ١. تحديث وتطوير العمليات لإجراءات الجماركية

- تسهيل تحصيل الإيرادات الجمركية
- التطور التكنولوجي لإجراءات الجماركية
- تحسين إجراءات القيمة الجمركية
- التدريب المتخصص لإجراءات المحدثة الكترونياً
- إيجاد بيئة عمل خالية من الورق

### ٢. تسهيل وتبسيط إجراءات المسافرين والبضائع

- تحسين إجراءات الجماركية
- تحسين مهارات الموارد البشرية
- تحسين العلاقات مع الشركات



## **الهدف الاستراتيجي الثاني**

### **مكافحة الأنشطة التجارية غير المشروعة**

#### **آليات تحقيق الهدف الثاني**

##### **١- الوصول إلى إدارة مخاطر كفؤة وتطوير الاستخبار**

- تحسين معايير إدارة المخاطر
- تحسين القدرة على تحليل الاستخبار
- نشر ثقافة إدارة المخاطر وتحليل الاستخبار

##### **٢- تأمين الرقابة الحدودية**

- تعزيز نظام الاتصالات والترفيق الفعال
- زيادة استخدام الأدوات التكنولوجية

- تحسين القدرة على استخدام الموارد التكنولوجية

##### **٣- الحفاظ على الرسوم الجمركية والضرائب**

- حماية الإيرادات الجمركية
- تحسين فاعلية الرقابة الداخلية «التدقيق اللاحق».





## الهدف الاستراتيجي الثالث

(تطوير البنية التحتية والهيكلية والأداء العام للجمارك الأردنية)

آليات تحقيق الهدف الثالث

### ١- تطوير البنية التحتية

- تطوير المراافق التابعة للمراكم الجمركية
- التطور الإلكتروني لأنظمة المالية والإدارية والفنية

### ٢- تطوير القدرات المؤسسية

- تحديث التشريعات والتنظيم الإداري
- تحسين العلاقات مع المتعاملين ونشر الثقافة الجمركية
- تمية روح الانتماء والولاء الوظيفي
- التطور الأكاديمي



# مؤشرات الاداء لأهداف الخطة الاستراتيجية

## الهدف الاستراتيجي الأول : تسهيل حركة المسافرين والبضائع

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح (الأنشطة)	البعد	الرسالة
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨				
٣٥ مليون	٢٩ مليون	١٤ مليون	قيمة المعاملات المقبوضة الكترونياً بواسطة بطاقات الائتمان	تسهيل تحصيل الإيرادات الجمركية	مالي	تحقيق وتقديم المعايير العالمية
٤	٣	٢	عدد حملات تسويق خدمة الدفع المسبق			
٢٠	١١	٧	عدد المراكز الجمركية المطبق فيها نظام الاسيكودا العالمي			
١٠	٦	٢	عدد البنوك التجارية المرتبطة مع الدائرة بنظام الكفالات المركزي			
٧	٦	٤	عدد المراكز الجمركية المرتبطة الكترونياً مع الدول			
٢١	١١	٤	عدد المراكز الجمركية المرتبطة بشبكة الاتصالات الرقمية المحدثة			
٦	٥	٤	عدد الدوائر والمؤسسات الحكومية المرتبطة الكترونياً مع الدائرة			
١٢	٧	٢	عدد الانظمة الجمركية المحوسبة المستحدثة			
تطبيق	تطبيق	دراسة	عدد البطاقات المقننة الخاصة بإعفاءات الدبلوماسيين والهيئات			
١٥٠٠٠	١١٥٠٠	٨٠٠٠	قيمة الأجهزة المخبرية المزودة للمختبرات الجمركية			
٥٩٠٠	٥٣٠٠	٤٨٠٠	عدد المعاملات المدخلة إلى نظام قاعدة معلومات القيمة الجمركية	تحسين اجراءات القيمة الجمركية	التنظيم	تحقيق وتقديم المعايير العالمية
٢٧٥	١٧٥	٨٠	عدد الدراسات الاستثنائية في مجال قيمة البضائع			
٦٣٠	٣٩٠	١٨٠	عدد الدراسات التحليلية في مجال قيمة البضائع والمركبات			
٣١٠٠	٢١٠٠	١١٠٠	عدد المعاملات الجمركية المحولة إلى الدائرة المتعلقة بخلافات القيمة			
٨٠٠	٦٠٠	٤٠٠	عدد المتدربين في مجال الاسيكودا العالمي	التدريب المتخصص للإجراءات المحدثة الكترونياً	التعلم والنمو	تحقيق وتقديم المعايير العالمية
%٢٠ -	%٢٠ -	مراحل	عدد متلقى الخدمة (المراجعين) لدائرة الجمارك			
٥٣	٣٠	١٥	عدد الخدمات المقدمة من خلال مكتب خدمة الجمهور			
١٧	١٢	٧	عدد الخدمات المقدمة من خلال الرسائل القصيرة SMS			
١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠٠٠	عدد الرسائل المرسلة عن طريق SMS			
%١٠ +	%٥ +	تجميع البيانات	عدد الرسائل المستلمة عن طريق SMS	إيجاد بيئة عمل خالية من الورق	جودة	تحقيق وتقديم المعايير العالمية

تحقيق وتقديم المعايير العالمية



## الهدف الاستراتيجي الأول : تسهيل صرامة المساخرين والبضائع

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح (الأنشطة)	البعد	المرجع
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨				
%٥ -	%٥-	استكمال دراسة ٢٠٠٧	زمن الافراج عن البضائع			
%٢٠	%٢٥	%٣٠	نسبة معاملات المسرب الأحمر			
١٢	٧	٢	عدد المراكز المطبقة لنظام التأفدة الواحدة	تحسين الإجراءات الجمركية	تنظيم	
٤	٣	١	عدد المراكز الجمركية المفوضة بالتخليص على البضائع	تحسين الإجراءات الجمركية	تنظيم	
٤	٣	٢	عدد المراكز الجمركية المفوضة بصلاحيات الادخال المؤقت والتسديد			
٤	٢	دراسة	عدد المراكز الجمركية المفوضة بالصلاحيات الكاملة لاعفاءات الضباط			
١٤	٨	٤	عدد المديريات والمراكز الجمركية المعاد هندسة عملياتها			
٣٦٠	٢٢٠	١٠٠	عدد المتدربين في مجال المعاينة			
١٩٠	١١٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال القيمة الجمركية			
١٥٠	٩٠	٤٠	عدد المتدربين في مجال النظم المنسق	تحسين مهارات الموارد البشرية	تعليم ونمو	
٢٤٠	٢٢٠	١٠٠	عدد المتدربين في مجال الإجراءات الجمركية			
٢٢٠	٢٧٠	٢١٠	عدد المتدربين في مجال الحاسوب (دورات تأسيسية ومتخصصة)			
١٥٠	١٠٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال فن التعامل مع الجمهور			
١٥	١٢	١٢	عدد المزايا المنوحة للشركات المدرجة ضمن برنامج القائمة الذهبية			
٣	٢	١	عدد الاتفاقيات الموقعة بالاعتراف المتبادل ببرنامج القائمة الذهبية.			
١٢٠	١١٠	١٠٠	عدد الشركات المتقدمة للانضمام لبرنامج القائمة الذهبية	تحسين العلاقات مع الشركات	جودة	
٥٠	٣٧	٢٥	عدد الشركات المنضمة (المدرجة) ضمن القائمة الذهبية			

٢- تسهيل وتبسيط إجراءات المعاينات والبضائع

## المدى الاستراتيجي الثاني : مكافحة الانشطة التجارية غير المشروعة

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح (الأنشطة)	البعد	الجهة		
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨						
%٥٠	%٣٥	%٣٠	نسبة الرقابة الايجابية على معاملات التخلص للمسرب الاحمر	تحسين معايير ادارة المخاطر	تنظيم	١. الوصول الى ادارة معايير محددة وتحليل الاستخبار		
%١٥	%٢٠	%٢٥	نسبة الرقابة الايجابية على معاملات التخلص للمسرب الاخضر					
٦	٤	٢	عدد الدوائر الحكومية المتفق معها على توحيد معايير الانتقائية					
%٤٠	%٤٠	%٤٠	النسبة الايجابية لعمليات المراقبة المختارة من وحدة الاستخبار	تحسين القدرة على تحليل الاستخبار	التعليم والنمو	٢. تأمين المراقبة الحدودية		
١٦٠	١١٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال ادارة المخاطر	نشر ثقافة ادارة المخاطر وتحليل الاستخبار				
١٥٠	١٠٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال تحليل الاستخبار					
١٨	١٢	٦	عدد المراكز الجمركية التي سيتم التوسيع والتركيب الجديد لنظام المراقبة التلفزيونية فيها	تعزيز نظام الاتصالات والترفيق الفعال	تنظيم			
دراسة	دراسة	١	عدد المراكز الجمركية التي حدثت فيها شبكة الاتصالات الى Tetra					
١٨٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠ جهاز يدوبي جهاز يدوبي جهاز يدوبي	عدد الاجهزه المستخدمة الخاصة بشبكة الاتصالات Tetra للاشخاص والسيارات				
١١٠	١٠٠	٥٠	٥٠ جهاز سيارة جهاز سيارة جهاز سيارة	زيادة استخدام الادوات التكنولوجية				
١١٥٠٠	١٠٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ جهاز فحص X-Ray المستخدمة في المراكز الجمركية					
٦	٤	٢	٢ كاميرات المراقبة المزودة لسيارات المكافحة					
٢٠	٢٠	١٠	١٠ انظمة الرؤية الليلية المزودة بها مكافحة التهريب					
٧	٥	٣	٣ عدد المراكز الجمركية المطبق فيها نظام السيطرة على الابواب					

• تعني اخذ ما نسبته ٤٠ % من عدد الاخباريات



## المدفف الاستراتيجي الثاني : مكافحة الأنشطة التجارية غير المشروعة

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح (الأنشطة)	البعد	القيمة المضافة
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨				
٦٠	٤٠	٢٠	عدد المتدربين في مجال استخدام اجهزة الرؤية الليلية			
٨٠	٥٠	٢٠	عدد المتدربين في مجال استخدام كاميرات المراقبة			
٨٠	٥٠	٢٠	عدد المتدربين في مجال استخدام اجهزة الفحص X-Ray			
١٦٠	١٠٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال استخدام اجهزة الكشف عن المخدرات والمهربات	تحسين القدرة على استخدام الموارد التكنولوجية	النمو والتعلم	
٢٠٠	١٨٠	٨٠	عدد المتدربين في مجال مكافحة التقليد والتزوير			
٢٦٠	١٦٠	٨٠	عدد المتدربين في مجال مكافحة التهريب			
٢٢٠	١٣٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال العمليات الخاصة			
٢,٦٠ مليون	٢,١٦ مليون	١,٨ مليون	عدد المطالبات المالية على المعاملات المدققة	حماية الإيرادات الجمركية	مالي	
٢٨٥	١٨٥	٩٠	عدد الشركات الخاضعة للضبط والتدقيق			
% ٦٠	% ٥٥	% ٥٠	نسبة الشركات المنظم بها مطالبات مالية من اجمالي الشركات المضبوطة	تحسين فاعلية الرقابة على التدقيق اللاحق	التنظيم	
% ٢٠	% ٢٠	% ٢٠	النسبة المؤدية الايجابية للرقابة			
١٥٠	١٢٥	١٠٥	عدد الأخطاء المكتشفة من التدقيق اللاحق والمعممة على المراكز الجمركية			
١٥٠	١٠٠	٥٠	عدد المتدربين في مجال التدقيق اللاحق		التعلم والنمو	

٣- المفاهيم على أرض الواقع الجمركي والضرائب

## الهدف الاستراتيجي الثالث : تطوير البنية التحتية والهيكلية والاداء العام للجمارك الاردنية

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح الرئيسية (الأنشطة)	البعد	القيمة المضافة
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨				
١١	١١	٧	عدد الساحات الانشائية التي سيتم انشاؤها او توسيعتها	تطوير المرافق التابعة للمرأكز الجمركية	التعلم والنمو	١- تطوير البنية التحتية
٧	٧	٥	عدد رمبات المعاينة التي سيتم تركيبها			
٣	٢	١	عدد المراكز الجمركية التي سيتم تحدیث صالات المسافرين فيها			
٥	٤	٢	عدد المراكز الجمركية التي سيتم انشاؤها			
٢	٢	١	عدد الابنية المستحدثة لاسكان الموظفين			
٩	٦	٣	عدد المراكز المتوفّر فيها ادوات السلامة العامة			
٢١	١٢	٥	تطوير الانظمة الجمركية المحسوبة المستخدمة في الدائرة والمرأكز الجمركية.	التطور الالكتروني للانظمة المالية والادارية والفنية		
٤	٣	٢	عدد التشريعات التي سيتم اصدارها	تحديث التشريعات والتنظيم الاداري	التنظيم	٢- تطوير الادارات المؤسسة
استكمال المواقف		٢	عدد التشريعات التي سيتم تعديليها			
١٦	٨	استكمال الدراسة	عدد المديريات والمرأكز الجمركية المعاد هيكلتها			
٥	٤	٣	عدد الاتفاقيات الموقعة المتعلقة بالتعاون الاداري			
١٠	٦	٢	عدد المراكز الجمركية الحاصلة على شهادة الایزو			
%٢٠+	%١٠+	%٦٠	نسبة اثر الحملات الاعلامية على وعي وثقافة الجمهور	تحسين العلاقات مع المتعاملين ونشر الثقافة الجمركية	الجودة	٣- تطوير المؤسسات
٨	٦	٤	عدد الخدمات المسوقه اعلامياً			
٦	٥	٣	عدد اللقاءات والاجتماعات مع القطاع الخاص			
٩	٦	٢	عدد دراسات رضا متقبي الخدمة(المتعاملين)			
%١٠+	%١٠+	%٦٥	نسبة الرضا الايجابية لدى المتعاملين عن الخدمات المقدمة			
٤٠	٢٥	١٠	عدد النشرات التثقيفية (الورقية والالكترونية) المتعلقة بالارشاد			



## الهدف الاستراتيجي الثالث : تطوير البنية التحتية والهيكلية والاداء العام للجمارك الاردنية

النتيجة التراكمية المتوقعة			المؤشرات	عوامل النجاح الرئيسية (الأنشطة)	البعد	القيمة
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨				
٩	٦	٣	عدد دراسات رضا الموظفين	تنمية روح الانتماء والولاء الوظيفي التعلم والنمو	البعد	٢٠١٠ / تطوير القدرات المؤسسية
%١٠+	%١٠+	%٧٠	نسبة الرضا الايجابية لدى الموظفين عن واقعهم الوظيفي			
٢٤٠	١٦٠	٨٠	عدد الاشخاص المستفیدين من بعثة أداء فريضة الحج والعمرة			
٥٠٠	٤٠٠	٣٥٠	عدد المنسبيين لنادي الجمارك الاردنية			
٩٠	٦٠	٣٠	عدد المستفیدين من منحة تدريس ابناء العاملين			
٣٦٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	قيمة الاعمال المنجزة لصيانة اسكان الموظفين			
٢٠	٢٥	٢٠	عدد الزيارات والاجتماعات مع الموظفين في أماكن عملهم والاستماع لمطالبهم			
تطبيق	تطبيق	دراسة	إنشاء اكاديمية الجمارك الاردنية	التطور الاكاديمي		

وفي النهاية سنقوم باتباع أفضل الممارسات العالمية لغايات تحقيق دورة الأداء المخطط والتي بدأت بالخطوة الإستراتيجية ومن ثم التنفيذ الذي يتضمن عناصر نجاح تعتمد على تبني الإدارة للإستراتيجيات وبمشاركة جميع العاملين، وللتتأكد من نجاعة التنفيذ لا بد من المتابعة التي تمثل في مراقبة تنفيذ الأنشطة بشكل سليم، وللتتأكد من دقة المتابعة لا بد من عملية التقييم التي تحدد مقدار الانحراف بين الأداء المخطط والأداء الفعلي والذي يجب أن لا يتجاوز ( $\pm 10\%$ ) ولتحقيق الدورة الكاملة للأداء والمسير في الإتجاه الصحيح لا بد من عملية التقويم، التي من خلالها تتم عملية تصحيح الإنحراف سواء بتعديل الأنشطة أو عمليات التنفيذ لكي تحقق الأهداف المرسومة من خلال تفعيل عمليتي المتابعة والتقييم.

ونحن في الجمارك الاردنية نرجو الله أن يوفقنا لتحقيق إستراتيجيتنا التي تحقق أهدافنا المنشقة من الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

والله ولي التوفيق،“”